البنوك التجارية روح الحياة العامة في ليبيا

واقع البنوك التجارية الليبية

تكتسب البنوك أهمية خاصة فى حياة الشعب الليبى ولعدة أسباب أهمها اعتماد شريحة واسعة من الليبيين على ما يدفع لهم من الدولة فى صورة (مرتبات) حيث أن كافة الجهات والمؤسسات العامة فى ليبيا لا تدفع المرتبات نقداً ويتم صرفها من خلال البنوك وبالتالى فقد أدى هذا الإجراء إلى أرتباط السواد الأعضم من الشعب بالبنوك المحلية أرتباطا وثيقاً، حتى وصل الأمر إلى توليها سداد مرتبات العاملين بالجهاز الادارى العام فى ليبيا وذلك بسبب تأخر تلك الجهات العامة فى سداد مرتبات العاملين بها وقد كان هذا الأمر متبعاً مند عهد العقيد القذافى وزاد على نحو كبير بعد أحداث فبراير 2011.

خدمات فرضها الواقع

يعتمد الليبيون أيضاً فى تصريف شوؤن حياتهم على الاستدانة البسيطة من البنوك بضمان المرتب، وقد تنامى هذا الإعتماد بعد أحدث فبراير بسبب هبوط سعر صرف الدينار الليبى مقابل الدولار والذى وصل الى مستويات قياسية مؤخراً بلغت (3.500 د.ل مقابل 1دولار) مما تسبب في أرتفاع أسعار كافة السلع الأساسية والأدوية، وأيضا زاد من تشابك هذه العلاقة عمليات النزوح الكبيرة هروباً من الحروب مما دفع للأتجاه نحو البنوك لمواجهة متطلبات ذلك النزوح والتهجير.
ونتيجة لهذه الخصوصية فان تعرض هذه البنوك لأي هزات اقتصادية أو إجراءات غير مدروسة قد يتخذها البنك المركزى أو أى من الجهات الرقابية ودون مراعاة واقع علاقتها بكل تفاصيل ومكونات البيئة المحيطة سيكون عاملاً مؤثراً وبشكل مباشر فى حياة كل فرد ليبى،
وباستطلاع العديد من الأحصائيات والآراء نجد أن البنوك فى ليبيا كانت متماسكة فى مواجهة متطلبات العملاء خلال السنوات الأولى لما بعد أحداث فبراير رغم الحالة الأمنية والسياسية والإجتماعية التى أنتجها الصراع وصاحبت ذلك التغير السياسي.
و يري مراقبون للشأن الليبى أن البنوك الليبية لم تعد مؤخراً بذات التماسك و المستوى السابق من الخدمة حداً قد يصل إلى أنهيار البعض منها أو إعلان إفلاسها الأمر الذي سيؤدى إلى انهيار المنظومة المصرفية الليبية بالكامل وبشكل متسارع.

ويعزي المختصون ذلك للأنتهاكات المسلحة التى أدت الى تهريب كماً هائلاً من الأموال خارج البلاد وأستنزاف احتياطيات الدولة الليبية من العملات الصعبة وخصوصا فى ظل تعطل تصدير النفط الليبى ناهيك عن هبوط أسعاره فى السوق العالمى، وأيضا يلاحظ المراقبون أن القرارات التى تصدرها الجهات الرقابية وكذلك البنك المركزى الليبى والتى تشير إلى احتمالية إدخال البنوك فى دائرة التعاطى السياسي الراهن في ليبيا ساهمت هى الأخرى فى زعزعة أستقرار هذا القطاع وهو أمر خطير جداً على الدولة الليبية وخصوصاً فى ظل حالة الصراع وعدم الأستقرار التى تشهدها ليبيا وللعام الخامس بعد أنتهاء حكم القدافى .
وأفاد العديد من رجال الأعمال الليبيين أن إجراءات البنك المركزى لم تساعد فى أيجاد حلول لارتفاع الأسعار وتدنى مستوى أداء البنوك الذى بلغ فى كثير من الأحيان لعدم تمكنها من توفير السيولة النقدية للعملاء، مما أدى الى قيام أغلبها بما فيها الكبيرة والتى يمتلك المصرف المركزى النسبة الأكبر فى أسهمها بقفل أبوابها فى وجوه زبائنها، الأمر الذى أدى الى إنعدام ثقة الشعب فى القطاع البنكى وبالتالى خلق حالة من الفزع عندما شعر الناس بأن الأمر بات يهدد قوتهم اليومى، وهذا الأمر سيؤدى حتماً إلى إنتشار عمليات السطو والنهب والفوضى والجريمة، ويزيد من احتمالية تحول ليبيا لبيئة رئيسية حاضنة لكل الجماعة الإرهابية والمتطرفة ومصدرة للارهاب المادي والمعنوي والثقافات المتطرفة لكل العالم.
وهنا يرى مختصون بأنه وبرغم تداخل العوامل والمسببات الى أدت الى تدني مستوى أداء البنوك فى ليبيا، إلا أن البنك المركزى وبأعتباره المالك الأكبر لأسهم أغلب البنوك الكبيرة فهو يملك السيطرة التامه على إداراتها فضلاً عن سيطرته المطلقة على النظام البنكى والسياسة النقدية فى ليبيا فانه يعتبر المسوؤل المباشر والأول قانوناً عن المستوى العام لأداء البنوك وسياستها فى ليبيا.

مصرف الجمهورية

وبناء على ما تقدم يمكن ملاحظة تداعيات المعالجات التى قام بها البنك المركزى وكذلك التى صدرت عن بعض الجهات الرقابية على العينة التى أعتمدناها فى هذا التقرير، وهو بنك (الجمهورية) الذى يعتبر البنك الأول والأكبر فى ليبيا و من العشرة الكبار فى منطقة الشمال الأفريقى، هذا البنك يحوز حوالى 68% من أجمالي النشاط المالى والأقتصادى العام والخاص فى ليبيا فى حين تحوز باقى البنوك العاملة فى ليبيا والبالغ عددها حوالى ستة عشر بنكاً من بينها ثلاثة من الخمسة الكبار التى كانت تهيمن على القطاع البنكى فى ليبيا بصفة مطلقة.
ويبلغ رأس مال البنك(200,000,000 مائتى مليون) دينار كما تبلغ حجم ميزانيته (8,000,000,000 ثمانية مليارات د.ل) وهو يمتلك شبكة الفروع الأكبر فى ليبيا والتى بلغت حسب الأحصائيات الصادرة عن ادارة البنك فى حدود (162) فرعاً تغطى كامل التراب الليبى.

وبدراسة العينة نجد أن هذا البنك وبرغم أنه الأول والأكبر فى ليبيا أصبح هو الأخر عاجزاً عن توفير السيولة النقدية لعملائه ولعدة أسباب منها حجم السحوبات الكبيرة للعملاء والتى كانت نتيجة لإنعدام الثقة فى القطاع البنكى وأتجاه أغلب الموردين والذين يحوز البنك النسبة الأكبر منهم إلى السوق السوداء لتوفير العملة الصعبة اللازمة لأنشطتهم بسبب عدم تولي البنك المركزى تغطية مقابل العمليات الخارجية لهذا البنك.

الإعتمادات معيقة والثقة تتزعزع

ولاتزال هذه المشكلة قائمة رغم صدور تعليمات البنك المركزى إستئناف فتح الأعتمادات، إلا أن الآليات والضوابط الجديدة التى وضعها كانت بحسب تصريحات رجال أعمال وموردين معرقلة جداً لنشاط العمليات الخارجية وزادت من إعتمادهم على السوق السوداء.

هذا البنك أيضاً وحسب ما صرح لنا به مختصون أصبح الأن مدين لمصارف خارجية وبأرقام كبيرة مما أدى الى عجزه تماماً عن الإيفاء بالتزاماته تجاه العملاء فيما يتعلق بالعمليات الخارجية (الإعتمادات المستندية) نتيجة عدم توفر التغطية الخارجية اللازمة، مما أدى الى زعزعة ثقة البنوك الخارجية فى القطاع البنكى فى ليبيا بصفة عامة

وهذا الأمر بالطبع كان له كامل الأثر السلبي على هذا فضلا عن الأثار السلبية والقانونية والتى ترتبت على علاقة البنك بالكثير من عملائه.

وبأستطلاع الأوضاع والتصريحات التى أفادنا بها بعض عملاء البنك وكذلك بعض المصادر المقربة من البنك المركزى لوحظ أن المشكلة بدأت عندما أستشعر المركزى الليبى ومن خلال البيانات الإحصائية التى ترد إليه عملية استنزاف كبيرة للعملة الصعبة في معظم المصارف المحلية الا أنه اختص بنك الجمهورية بأعتباره البنك الذى يحوز الحصة الأكبر من المتعاملين فئة رجال الأعمال، وهنا تدخل المركزى ليضع بعض الضوابط للحد من هذا الأستنزاف والذى فسره بأنه عمليات تهريب للعملة خارج ليبيا، ولكن وكما صرح العديد من رجال الأعمال عملاء هذا البنك يبدوا أن هذه الضوابط والقرارات أدت الى تعرض الكثير من عملاء هذا البنك لخسائر مادية ومعنوية، خاصة عند قيام المركزي الليبى بإيقاف تنفيذ الإعتمادات التى سبق للعملاء تغطيتها ودفع مقابلها وتحصل بنك الجمهورية على موافقة البنك المركزي بعد عرضها عليه، وبعد الحصول على تلك الموافقات اللازمه قام بنك الجمهورية بأحالتها للبنوك الخارجية حسب الشروط والضوابط والقنوات المحددة من البنك المركزى، الأمر الذي ستكون له تبعات قانونية سلبية جداً على بنك (الجمهورية) وستحمله أعباءً وتعويضات مالية كبيرة قد تؤدى إلى إعلان إفلاسه.

ال(A.B.C) يربح و(الجمهورية) يخسر

الغرابة وبحسب معلومات مؤكدة أن المركزى قام بإحالة مقابل تلك الأعتمادات التى سبق و أن وافق عليها إلا أنها لم تودع فى حسابات بنك الجمهورية لدى البنك المراسل في لندن (بنك A.B.C) وفقاً للأعراف البنكية المعمول بها فى العالم وإنما تم إيداعها فى حسابات أخرى جديدة مما يحمل بنك الجمهورية فوائد ضخمة على حساب أرصدة حساباته المكشوفة طرف ذلك البنك وهذه الفوائد تمثل أرباح ضخمة لبنك ال(A.B.C) وحيث أن القانون الأنجليزى الذى يعمل بمقتضاه ذلك البنك يجيز منح نسبة من الأرباح المحققة الى أعضاء مجلس الإدارة، وهنا قد يزداد الأمر غرابة حد الريبة كما يقول مصرفيون يرون أن هذه الأرباح المحققة على حساب بنك ليبى ستصل أيضا الى جيوب الادارة العليا لبنك (A.B.C) وعلى رأسهم رئيس مجلس ادارة بنك (A.B.C) وهو بالمناسبة (محافظ البنك المركزى الليبى).
وحسب تلك التحاليل وباستطلاع الأوضاع القائمة فى ليبيا نجد هذه الإجراءات قد ساهمت فعلاً فى نزوح خزائن بنك الجمهورية من العملة المحلية وتكدسها بالسوق السوداء، الذى تحول الى سوق علني لتوفير العملة الصعبة للموردين من خلال عمليات تحويل وبشكل أسرع من البنوك ودون أى ضوابط، الأمر الذي أدى إلى استمرار ارتفاع سعر الدولار وبالتالي أسعار السلع على نحو ينذر بتفاقم الأوضاع فى ليبيا.

قيود..موافقة..إلغاء

قام البنك المركزى الليبى بتقييد وتحديد نشاط العمليات الخارجيه لبنك الجمهورية من خلال بنك خارجى واحد فقط هو (A.B.C لندن) وهو أحد فروع المؤسسة العربية المصرفية (A.B.C. BANK) مقرها البحرين و يترأس مجلس إدارتها محافظ البنك المركزى الحالى السيد (الصديق الكبير) بحيث يتم توجيه الإعتمادات المستندية بعد موافقة المركزى عليها والأذن بتنفيذها مباشرة لهذا البنك دون غيره من شبكة مراسلى بنك الجمهورية، ووفق الأعراف المصرفية كان يفترض على هذا البنك تبليغ هذه الاعتمادات مباشرة للمستفيدين بباقى بنوك العالم، إلا أن بنك (A.B.C) في لندن وبعد أن أبُلغ بالإعتمادت الموافق عليها من البنك المركزى مسبقا وهو ما يعنى أن المركزى ملزم بتوفير التغطية الخارجية لتلك الأعتمادات التى قام بالموافقة عليها ومع ذلك قام البنك الخارجى (A.B.C) لندن والخاضع للقانون الأنجليزى بتأخير الدفع وإلغائه بناء على تعليمات البنك المركزى الليبى الذى سبق وأن أعطى الموافقة عليها.

تبعات وخيمة لهزة (الجمهورية)

وبالرجوع لما ورد فى مقدمة التقريرعن علاقة البنوك الليبية بمواطنيها فان أي أجراء قد يعرض هذا البنك بالذات لأي هزات من شأنه أن يثير حالة فوضى عارمة فى ليبيا بصفة عامة باعتباره البنك الأكثر تأثيراً.
ويرى مختصون بالمركزي الليبي أن تلك الإجراءات كانت للحد من ظاهرة تهريب العملة وحالة الاستنزاف الخطير لها وأيضا بسبب ضعف الأداء الإدارى للمسؤلين بهذا البنك وعلى رأسهم مجلس إدارته والذى لم يستطيع وحسب تصريحات وتلميحات المركزى التغلب على تلك المشاكل ولم يستطيع ضبط أى من التصرفات السلبية، مما دفع المركزى لإتخاد هذه الاجراءات.

الخلل في الإدارة

الجدير بالذكر أن البنك المركزى الليبى يمتلك حوالى (82%) من أسهم بنك الجمهورية الأمر الذى يعطيه حق السيطرة التامة على الإدارة التي هو من يختارها، وعلى نحو يضبط جميع عملياته عوضاً عن اللجوء لإجراءات أدت وكما يقول متعاملون ومختصون ورجال أعمال الى الإضرار بالمتعاملين مع هذا البنك الهام والاكبر، والمتسببة في أرتفاع سعر الدولار بالسوق السوداء أمام المتلقى الأخير للخدمة (المواطن).